

## طالب بتخصيص ديوانية أسبوعية يلتقون فيها عسكر: تخصيص يوم سنوي لتكريم العسكريين المشاركين تحت علم الكويت في الحروب العربية بمصر وسورية

**تخصيص مكتب  
لخدمة العسكريين  
لإنجاز معاملاتهم  
وحل مشاكلهم  
للتخفيف  
عنهم وتقديراً  
لتضحياتهم**



تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة لتكريم الضباط والأفراد العسكريين من الكويتيين والخليجيين والبدون الذين عملوا بالجيش الكويتي وشاركوا في الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني في مصر وسورية، بتخصيص يوم سنوي لتكريمهم من قبل وزارة الدفاع، وتخصيص مكتب لخدمتهم وتخصيص ديوانية لهم داخل مقر وزارة الدفاع، وذلك تقديراً وعرفاناً من الكويت لأولئك الرجال الذين قدموا

خدمات جليلة للبلاد، وقال عسكر في اقتراحه: نظراً لأن العسكريين الكويتيين والخليجيين والبدون من ضباط وضباط صف وأفراد الذين عملوا بوزارة الدفاع الكويتية وشاركوا في الحروب العربية تحت علم الكويت وقد حملوا اللواء التضحية باسم الكويت في جبهات القتال العربية، كما أنهم ألقوا زهرة شبابهم في الدفاع عن الكويت وحدودها وأراضيها. لذلك أصبح من الواجب تكريم العسكريين الذين رفعوا علم الكويت في

جبهات القتال في الحروب القومية، سواء في حرب 1967 أو في حرب 1973 وحرب الاستنزاف، تقديراً للخدمات الجليلة التي قدموها للكويت وللامة العربية، لذلك أقدم بالاقترح برغبة التالي:

1- تحديد يوم سنوي تقوم فيه وزارة الدفاع الكويتية بتكريم العسكريين الكويتيين والخليجيين والبدون الذين شاركوا في الحروب العربية ليلتقوا في الديوانية أسبوعياً للتواصل مع شركائهم في الحروب العربية ضد

## .. ويدعو وزير الداخلية للتدخل وحل مشكلة جوازات البدون

**بعض المقيمين  
بصورة غير قانونية  
رفعوا دعاوى  
قضائية ضد الجهاز  
المركزي وقد  
كسبوا**



انتقد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي استخراج بعض غير محددى الجنسية وبضغط من الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية جوازات سفر اجنبية (افريقية) بعضها ثبت انه مزور والبعض الآخر تم الحصول عليه بغش والاستثمار في احدى الدول والتي اكدت ان تلك الجوازات تم إلغاؤها بعد انتهاء مشروع الاستثمار.

وقال العنزي انه سيوجه أسئلة برلمانية في خطوة لمعالجة الأمر، حيث عمد الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة قانونية الى مخاطبة سفارات الدول المصدرة لتلك الجوازات عن طريق وزارة الخارجية فجاءت الردود الرسمية بإلغاء بعض الجوازات ونشرت تزوير الاخرى، ما اضطر الجهاز المركزي الى مخاطبة وزارة الداخلية (الإدارة العامة للهجرة) والهيئة العامة

للمعلومات المدنية بإعادة حملة تلك الجوازات الى فئة المقيمين بصورة قانونية فقبضوا في وزارة الداخلية بـ «غير كويتي» والمعلومات المدنية بـ «غير مقيم»، غير ان الجهاز المركزي أصدر قراراً خلال الاسابيع الماضية طالب خلاله وبالتنسيق مع هيئة المعلومات المدنية جمع ممن اعدوا الى فئة البدون بتعديل اوضاعهم ووضع «بلوك» على ملفاتهم الاحترافية، رافضاً تجديد بطاقاتهم ويطلب منهم

مراجعة المعلومات المدنية لتعديل اوضاعهم هناك دون مراعاة أي جانب انساني». وختم العنزي مأساتلاً «أن بعض المقيمين بصورة غير قانونية وخصوصاً من الشريحة المذكورة رفعوا دعاوى قضائية ضد الجهاز المركزي وقد كسبوا غير ان رئيس الجهاز يرفض تنفيذها، فهل يقبل وزير الداخلية الذي عرف بالالتزام بالنظم واحترام أحكام القضاء بمثل ذلك؟».

## العدساني: ما مدى صحة اقتراح «البترول» زيادة أسعار البنزين والكيروسين والغازولين؟



رياض العدساني

التي تقدمها الدولة بشأن تعديل أسعار البنزين شهرياً. وذلك في ضوء المتغيرات التي تطرأ على أسعار النفط عالمياً، وأن لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء قررت إعادة الموضوع لوزارة المالية لاتخاذ ما تراه مناسباً في هذا الشأن إذا كانت الإجابة بالإيجاب:

- 1- يرجى تزويد مكتب مؤسسة البترول الكويتية الذي يتضمن زيادة الأسعار حسب كل نوع للموضوع اعلا.
- 2- رأي لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء.
- 3- رأي وزارة المالية.

أعلن النائب رياض العدساني انه قدم سؤالاً برلمانياً الى نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنس الصالح حول الزيادة المحتملة في أسعار الوقود الشهر المقبل. ونص السؤال على ما يلي: ما مدى صحة أن مؤسسة البترول اقترحت زيادة أسعار البنزين والكيروسين والغازولين (البنزين) في محطات بيع الوقود بالتجزئة لشهر فبراير 2017. وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء بشأن تعديل أسعار الديزل والكيروسين والمضخم اقترح لجنة إعادة دراسة مختلف انواع الدعوم

## المويزري: ما المشاريع الإسكانية التي تم توقيع عقودها من 2014 حتى 2016؟

الخاصة في منطقة غرب عبدالله المبارك؟ اذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدنا بنسخة من العقد المبرم؟ وما تكلفة العقود؟ - هل هناك عقبات تحول دون الالتزام بالجدول الزمني بما يخص منطقة غرب عبدالله المبارك المعلن عنها من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية في خطتها الخمسية التاسعة المعتمدة في أبريل 2015؟ وما مدى التزام المؤسسة بذلك؟ - هل ستكون تلك المرافق جاهزة للتشغيل وتقديم الخدمات للمواطنين بناء على الجدول الزمني المقرر وفور انتهاء من بناء المواطنين لقسائمهم؟ - ما القيمة الفعلية للأراضي السكنية التي منحت للمواطنين في مشروع غرب عبدالله المبارك؟ وهل هناك تفاوت في قيمة الأراضي الممنوحة لهم مع قيمة أراضي المشاريع السكنية الأخرى كمناطق سعد عبدالله وجابر الأحمد وضباح الأحمد؟ مع ذكر أسباب التفاوت ان وجدت؟

وجه النائب شعيب المويزري سؤالاً الى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل جاء فيه: التزاماً بواجباتنا الدستورية التي تنص عليها المادة 99 من الدستور والتي تنص على «لحل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم وللوسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة».

- ما المشاريع الإسكانية التي تم توقيع العقود الخاصة بها في السنوات المالية 2013/2014 - 2014/2015 - 2015/2016؟ وما تكاليفها؟ وما أعداد الوحدات السكنية والمرافق العامة الخاصة بها في تلك المشاريع؟

- هل تم البدء في تنفيذ هذه المشاريع التي تم توقيع العقود بشأنها؟ ما نسبة الإنجاز في كل مشروع؟

- هل تم توقيع عقد عقود بناء المرافق العامة

## المطيري: إنشاء مصليات على الطرق السريعة

على الخدمة العامة، أقدم بالاقترح التالي: إنشاء مصليات على الطرق السريعة الرئيسية والمواقف لمن يرغب بالترحيل لإنشاء هذه المصليات.

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: تماشياً مع ازدياد أعداد مرتادي الطرق السريعة في الفترة الأخيرة، وما ينتج عنه من قضاء معظم الناس فترات كبيرة عليها، وحرصاً

## الدلال: هل قام «الأبحاث» بتشكيل فرق عمل للمبحث في معالجة سلبيات النظام الإداري؟

العلمية والقطاعات الإدارية؟ وهل سيتم تطبيق الشروط الجديدة التي سنتهي لها فرق المراجعة ام ستطبق شروط أخرى؟ وما تلك الشروط ان وجدت؟

3. هل صحيح أن المعهد اشترط على المتقدم لمنصب رئيس تنفيذي او منصب قيادي في المعهد على حصوله على تقييم سنوي يعادل جيد جداً للسنوات الخمس الماضية؟ وما الأسس القانونية بحسب قوانين الخدمة المدنية بجرمان من لم يحصل على تقييم جيد جداً للسنوات الخمس الماضية للتقدم للوظيفة إن كانت تنطبق عليه الشروط؟

4. عملاً بقوانين الخدمة المدنية التي تنص صراحة على عدم اسناد وظائف إشرافية لمن تجاوزت خدمتهم 30 سنة، هل تم شرط عدم قبول أوراق المتقدم لوظيفة رئيس تنفيذي وهي وظيفة إشرافية قيادية لمن تجاوزت خدمتهم 30 سنة؟ بحسب تصنيفات المعهد، ما الدرجة العلمية الواجب توافرها في المتقدم لوظيفة رئيس تنفيذي؟ وما الأسس القانونية التي اعتمد عليها المعهد بشرط الدرجة العلمية ومدى توافرها مع قوانين الخدمة المدنية؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً الى وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس جاء فيه: تعدد اللوائح والأنظمة المكتوبة التي تحدد معايير اختيار من يتولى الوظائف في أجهزة الدولة من أهم الضوابط في ضمان تولى الأكتف والأكثر تنمعا بالشروط المطلوبة لتولي المنصب الوظيفي وتكفل وجود العدالة والإنصاف ويضفي استقراراً على الجهاز الحكومي، وقد نفي إلى علمنا قيام معهد الكويت للأبحاث العلمية بالقيام بمراجعة النظام الإداري الحالي سعياً لتطويره كما هو مقدر ومن ذلك شروط وضوابط تعيين الوظائف وتحديد المناصب في كل المركز العلمية والقطاعات الإدارية في المعهد، ولأهمية هذا الأمر، لذا يرجى التكرم بموافقاتنا بالنالي:

1. ما صحة قيام المعهد بتشكيل فرق عمل للمبحث في معالجة سلبيات النظام الإداري الحالي؟ كم عدد هذه الفرق؟ وما المهام المنوط بها؟ وما المدة الزمنية المحددة لهذه اللجان؟
2. بما أن فرق العمل ما زالت تعمل ولم ترفع تقاريرها النهائية؟ ومع ذلك قامت إدارة المعهد بإعلان عن شغل وظائف مديرين تنفيذيين للمركز

## حماد: ما أسباب إعادة مناقصة الأنابيب إلى «المناقصات»؟

المناقصات المركزية على ترسية المناقصة لصالح الشركة صاحبة ثاني أقل الأسعار رغم حجم التجاوزات والمخالفات التي رصدها ديوان المحاسبة؟

7- هل سبق وقامت لجنة المناقصات المركزية برفض وحفظ التظلمات التي تقدمت بهما الشركة صاحبة ثاني أقل الأسعار؟

وجه النائب سعدون حماد سؤالاً الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: نفي إلى علمي أن لجنة المناقصات المركزية أصدرت في محضر اجتماعها رقم 2015/38 بتاريخ 2015/5/1 قراراً بإلغاء المناقصة RFP-2013041 المختصة بخطوط أنابيب شركة نفط الكويت لتغذية مشروع المصفاة الرابعة وإعادة طرحها مرة أخرى.

إلا أن لجنة المناقصات المركزية في اجتماعها بتاريخ 2017/1/4 ألتت قرارها الخاص بإلغاء المناقصة واعتمدت محضر الترسية على الشركة صاحبة ثاني أقل الأسعار.

لذا يرجى إفاوتي وتزويدي بالآتي:

- 1- كم يبلغ إجمالي الفارق في السعر المقدم في العطاءات بين الشركة صاحبة أقل الأسعار والشركة صاحبة ثاني أقل الأسعار؟ وكم يبلغ قيمة العطاء المقدم من الشركة صاحبة ثاني أقل الأسعار؟
- 2- ما أسباب إعادة مناقصة



سعدون حماد

وإلى أسباب تجاهل لجنة المناقصات المركزية لطلبات وزارة الكهرباء والماء بتعيين بعض الأعمال في نطاق عمل المشروع وهو ما يتطلب معه إلغاء المناقصة لتجنب الأوامر التعريفية في حال ترسيته؟

5- ما أسباب تجاهل لجنة المناقصات المركزية للحقائق التي قدمها القطاع النفطي والخاصة بتعثر تلك الشركة وفشلها في الوفاء بالتزاماتها في مشاريعها السابقة مع وزارة النفط؟

6- ما أسباب إصرار لجنة

الخاصة بإقامة الكليات والمراكز العلمية والمرافق والمباني والملاحقات المطلوبة لاستكمالها والمنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون.

القليلة القادمة، وتحقيقاً للأهداف التي تصب في خدمة ابنائنا الطلاب لاسيما فيما يتعلق منها بالمشق التربوي والعلمي على المستوى الجامعي واستهداف برامج وابتنية ومنشآت تعليمية في النطاق العلمي والصحيح والتنمية الروحية والفكرية وفقاً للمخطط العلمية التي تحقق الرقي والتقدم للأجيال القادمة وفق المعايير الصحيحة وامكانات الدولة المادية والمعنوية ووصول ذلك كله بالحضارة العربية والإسلامية والاجنبية لتلبية لأحاجة البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء والعلماء والباحثين في مختلف المجالات فإن هذا القانون قد يفى بالغرض ويعمل على سد النقص الموجود حالياً في الابنية والمنشآت الجامعية.

ووفقاً لذلك، قد نصت المادة الاولى لهذا القانون على تخصيص موقع جغرافي في احدى محافظات مبارك الكبير او الاحمدى لإنشاء حرمين جامعيين منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث بمساحة وقدرة استيعابية كافية لتحقيق لرض إنشاء الجامعة وما تحويه من ابنية ومنشآت ومراكز علمية وبحثية.

وقد نصت المادة الثانية على ان يضم الحرم الجامعي مختلف الكليات والمراكز

الخاصة بإقامة الكليات والمراكز العلمية والمرافق والمباني والملاحقات المطلوبة لاستكمالها.

مادة سابعة: يبلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

جماعات منفصلين أحدهما للذكور والآخر للإناث وذلك بمساحة وقدرة استيعابية كافية لتحقيق هذا الغرض.

مادة ثمانية: يضم كل حرم جامعي مختلف الكليات والمراكز العلمية والمرافق اللازمة لاستيعاب مادة ثالثة: تقوم بلدية الكويت والوزارات والجهات المعنية بتنفيذ البنية التحتية للجامعة الجديدة وتوفير كل الامكانات والموارد المالية اللازمة لها في مدة اقصاها سنتين.

مادة اربعة: تسري احكام القانون رقم 29 لسنة 1966 المشار اليه وكذلك اللوائح والقرارات المعمول بها في جامعة الكويت على هذه الجامعة.

مادة خامسة: يكون للجامعة ميزانية مستقلة وتدرج في الميزانيات العامة المتعاقبة للدولة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لإقامة منشآت هذه الجامعة وتصميم وتنفيذ الاعمال الهندسية، وتنفيذ الاعمال

## .. استحداث قسم مخ وأعصاب بمستشفى العдан مع توفير الاحتياجات والكوادر الطبية اللازمة

**تكوين فريق  
يقوم بمتابعة  
وبحث النواقص  
والخدمات  
في المناطق  
الصحية**



قدم النائب د.محمد الحويطة اقتراحاً برغبة جاء فيه: نظراً لارتفاع الشديد والمتزايد للكلفة السكانية في المناطق التابعة لحافظة الاحمدى، وعدم توافر مستشفى حكومي مختص باستقبال حالات «المخ والاعصاب» لخدمة أهالي تلك المناطق، مما يتسبب في عنائهم الشديد أثناء مراجعتهم لمستشفى ابن سينا بمنطقة الصباح

الصحية، وقد يشكّل ذلك خطورة شديدة على بعض الحالات الحرجة في الوصول إلى منطقة الصباح، فضلاً عن الإزدحام الشديد بمستشفى ابن سينا.

وكذلك لوجود حاجة لمتابعة وبحث النواقص والخدمات الصحية والقيام بدراسة مسحية لنواقص الأجهزة والمستلزمات الطبية الخاصة في المستشفيات والمراكز

الصحية لتقدير احتياجات هذه المراكز لها والعمل على توفيرها، لارتقاء جودة الرعاية والخدمات الصحية. لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي:

1- استحداث قسم مخ وأعصاب بمستشفى العدان مع توفير الاحتياجات والكوادر الطبية اللازمة.

2- تكوين فريق تابع لمكتب وزير الصحة يقوم بمتابعة وبحث النواقص

والخدمات الصحية في المناطق الصحية ودرجتها في خطط الوزارة القادمة والقيام بدراسة مسحية لنواقص الأجهزة والمستلزمات الطبية الخاصة في المستشفيات والمراكز العلمية وبحثية.

وقد نصت المادة الثانية على ان يضم الحرم الجامعي مختلف الكليات والمراكز